المؤشر السعري
6277.21
بتغير قدره
-62.18
0.98%

## استدعاء زيادة رأسمال «أعيان للإجارة والاستثمار»

ذكرت شركة أعيان للإجارة والاستثمار (موقوفة) في بيان نشر على موقع البورصة انه بناء على موافقة الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة والمنعقدة في 2011/9/11 على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ 46 مليون دينار عن طريق اصدار 460,000,000 سهم وبقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة اصدار تخصص لمساهمين جدد مع تنازل المساهمين الحاليين عن الاكتتاب في تلك الزيادة فقد حدد مجلس الادارة فترة الاستدعاء لتلك الزيادة لتكون خلال الفترة من 14 الى 27 مايو 2012 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة في برج احمد. علما بأن الشركة موقوفة عن التداول لعدم تقديمها بياناتها المالية.

## جوهر: «أدنك» أنجزت دراسة كاملة لإعادة هيكلة ديونها

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الدار الوطنية للعقارات (ادنك) حسين جوهر عن خطة إعادة هيكلة الشركة، مشيرا الى وجود مفاوضات مع بنك الخليج لإعادة جدولة ديونها.

وقال خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 66,17٪ ان الشركة أنجزت دراسة كاملة بشأن إعادة جدولة الديون لتقديمها للبنك قريبا.

وأكد على أن الرهونات المقدمة كضمانات تتوافق مع متطلبات بنك الخليج، ان الشركة تسعى لإتمام تسوية أخرى مع مقاول ينفذ مشروع مجمع على مساحة 6 آلاف متر مربع.

وأوضح أن الشركة قامت بإعداد خطة لإعادة الهيكلة تتكون من ثلاثة محاور تتمثل في تسوية أو جدولة التزاماتها والنظر الى أوضاع الشركة المالية والإدارية وهيكلة الأصول وتحويلها من أصول غير مدرة الى أصول مدرة، مبينا أن قيمة أصول الشركة في شركات غير مدرجة وبرج بالعاصمة تراجعت من 85 الى 55 مليون دينار.

ولفت الى ان ما تتبعه البنوك حاليا بشأن إعادة جدولة الشركات المتعثرة يبدو متشددا الى حد كبير، وان الحلول المرنة مطلوبة حتى في أحلك الظروف وان «التشدد المبالغ فيه لا يفيد تماما كالتساهل المفرط». وحول البيانات المالية للشركة، قال جوهر ان الشركة حققت أرباحا صافية بقيمة 75,612 دينارا تمثل 0,18 فلس للسهم، مقابل أرباح بلغت 129,318 دينارا تمثل 0,31 فلس للسهم عن عام 2010.

وأشار الى أن إجمالي أصول الشركة بلغت 82,875,075 دينارا، مقابل 81,745,201 دينار في عام 2010 بنسبة ارتفاع بلغت 1,36٪،

● أحمد يوسف

حسين جوهر مترئسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

5.8
مليار دينار كويتي
إجمالي التوزيعات
على المساهمين منذ التأسيس

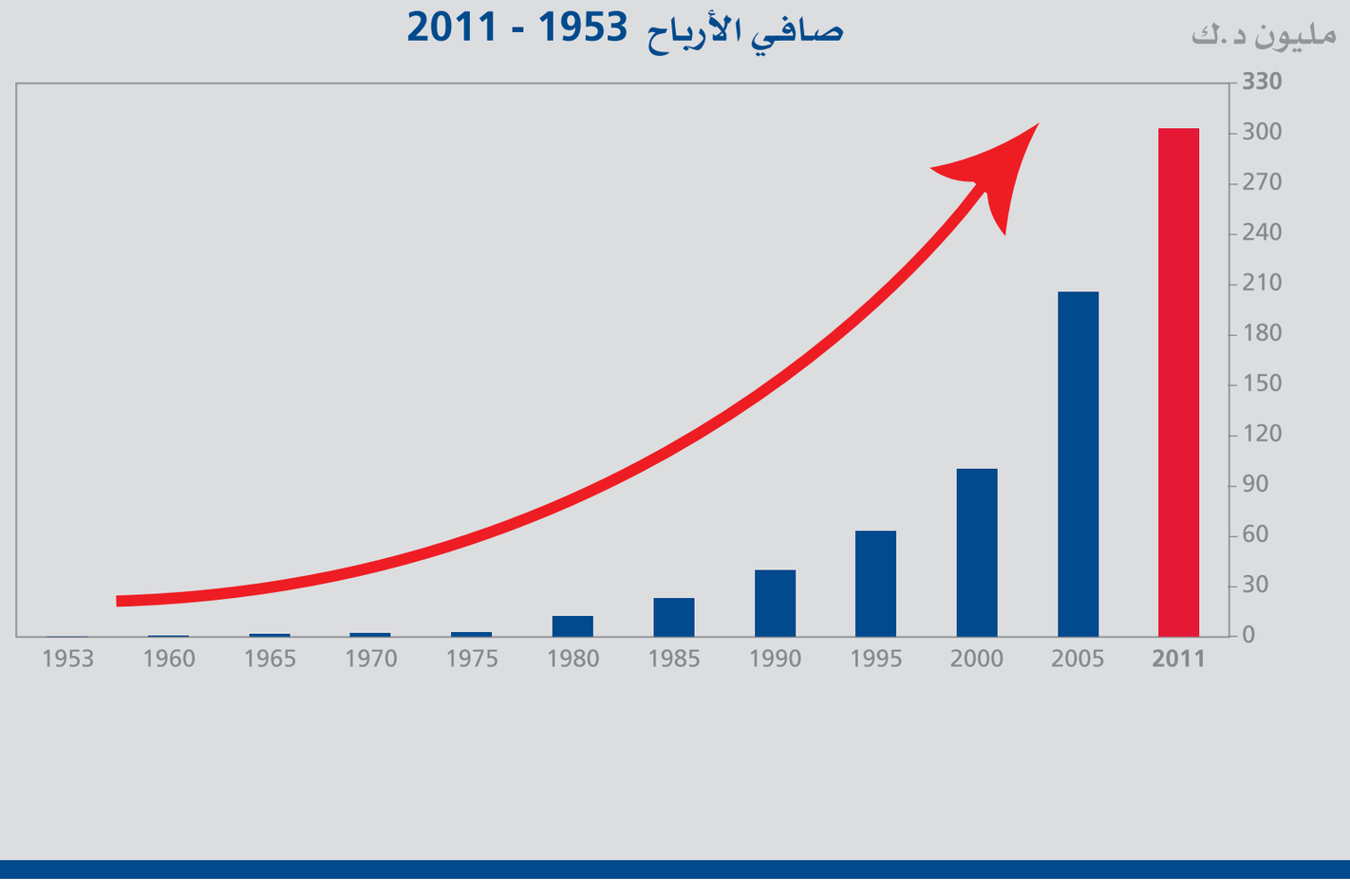


الوطني NBK
الأكثر أماناً

60 عاماً
بنك تعرفه وتثق به

بنك الكويت الوطني ش.م.ك
National Bank of Kuwait S.A.K.
nbk.com

## صرف 7 ملايين دينار لموظفي «المركزي» بأثر رجعي وكادر وظيفي لمساواتهم بموظفي «هيئة الأسواق»

وافقت لجنة العرائض والشكاوى بمجلس الأمة على الشكاوى التي قدمت لها بشأن مكافآت موظفي بنك الكويت المركزي ومنحهم كادرا وظيفيا يتناسب مع طبيعة الاعمال التي يقومون بها وذلك بعد أن عقدت اجتماعا موسعا لدراسة تلك الشكاوى بحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل والمدير التنفيذي سمير اللوغاني ومدير إدارة الموارد البشرية وليد الخبيزي والمكتب القانوني محمد عبدالمنعم شفيق. وأصدرت اللجنة تقريرها النهائي الذي رأت فيه إحالة الشكاوى إلى «المركزي» وتوصية بأن يقوم البنك بصرف قيمة المكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار ديوان الخدمة المدنية بأثر رجعي اعتبارا من 2007/7/1، علما بأنه تتراوح قيمة المكافأة لكل موظف بالمركزي ما بين 3 الاف و11,200 ألف دينار لعدد 900 موظف ليصل اجمالي مبلغ المكافآت حوالي 7 ملايين دينار اما فيما يتعلق بشكوى عدم منح بعض موظفي البنك كادرا ماليا ووظيفيا فقد اوصت اللجنة بأن تقوم ادارة البنك بإعداد دراسة تتم فيها مقارنة جميع المزايا المالية والوظيفية التي يتقاضاها الموظفون الكويتيون الذين يعملون في البنك المركزي وديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال، على أن يتم بعد الانتهاء من الدراسة تطبيق افضل كادر على موظفي البنك ومساواتهم بنظرائهم في ديوان المحاسبة وهيئة اسواق المال. وفيما يلي نص التقرير العاشر للجنة العرائض والشكاوى التي يترأسها النائب فلاح الصواغ المتعلق بشكاوى موظفي المركزي وهو على النحو التالي:

● الشكاوى الصادر بها قرارات بالإحالة إعمالا لنص المادة 156 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة:

**الشكوى**

وهي مقدمة من مواطن يعمل في بنك الكويت المركزي ويتظلم في شكواه من عدم صرف البنك المركزي للمكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار ديوان الخدمة المدنية الصادر بتاريخ 2007/1/17 الذي نص على منح جميع موظفي البنك المركزي مكافأة شهرية اعتبارا من تاريخ صدور القرار واشتمل القرار على مبلغ المكافأة الذي يحصل عليه الموظفون، إلا أن البنك المركزي امتنع عن صرف المكافأة منذ صدور القرار.

**رأي الجهة**

ترى الجهة أن الشاكي لم يطلع على محتوى قرار ديوان الخدمة المدنية الذي نص على منح المكافأة الشهرية لموظفي البنك المركزي.

حيث ان قرار ديوان الخدمة المدنية ترك لإدارة البنك سلطة صرف المكافأة وتحديد قيمتها ومن يستحقها وفق الضوابط التي تحددها جهة الادارة.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها الى الموافقة على التوصية التالية:

**رأي اللجنة**

إحالة الشكوى الى بنك الكويت المركزي، حيث توصية اللجنة «ان يقوم بنك الكويت المركزي بصرف قيمة المكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار ديوان الخدمة المدنية بأثر رجعي واعتبارا من 2007/7/1.

**الشكوى**

وهي مقدمة من مواطن يعمل في بنك الكويت المركزي ويتظلم فيها من عدم قيام ادارة البنك بمنح موظفي البنك كادرا ماليا ووظيفيا يتناسب مع طبيعة الاعمال التي يقومون بها، وعدم مساواتهم بنظرائهم في ديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال.

**رأي الجهة**

ترى الجهة أن الكادر الوظيفي الذي يسري حاليا على موظفي البنك هو كادر جديد راعى جميع متطلبات الموظفين ومنحهم جميع المزايا المالية والوظيفية التي يتمتع بها نظراؤهم في ديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها الى الموافقة على التوصية التالية:

**رأي اللجنة**

إحالة الشكوى الى بنك الكويت المركزي، حيث توصية اللجنة «أن تقوم ادارة البنك بإعداد دراسة تتم فيها مقارنة جميع المزايا المالية والوظيفية التي يتقاضاها الموظفون الكويتيون الذين يعملون في البنك المركزي وديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال، وأن تتم بعد الانتهاء من الدراسة تطبيق أفضل كادر على موظفي بنك الكويت المركزي ومساواتهم بنظرائهم في ديوان المحاسبة وهيئة أسواق المال».

● محمود فاروق

## البورصة توقف 5 أسهم عن التداول

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه تم إيقاف 5 شركات عن التداول لتضاف إلى قائمة الشركات الموقوفة عن التداول وذلك بسبب عدم عقدها لجمعياتها العمومية خلال المهلة المحددة وهذه الشركات هي «طيبة الكويتية القابضة» و«دار الثريا العقارية» و«المعدات القابضة» و«الكويتية العقارية القابضة» و«مبرد للنقل».

## 1,6 مليون دينار خسائر «الأهلية»

حققت الشركة الأهلية القابضة (أهلية) خسائر قدرها 1,6 مليون دينار ما يعادل 2 فلس لفترة الثلاث اشهر المنتهية في 2012/3/31 مقارنة بخسائر قدرها 1,4 مليون دينار ما يعادل 1,7 فلس للفترة المقارنة من 2011.